وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

مجلة البحوث السياسية والادارية

مجلة علمية محكمة تصدر بجامعة الجلفة -الجزائر

العدد الخامس/ ديسمبر 2014

موقع المجلة: www.univ-djelfa.dz/ar

ISSN: 2335-1128 رقم الايداع القانوني: 5795 -2012

الرئيس الشرفي:

أ.د. شكري علي، مدير جامعة زيان عاشور بالجلفة

مدير المجلة:

أ. د. سنوسي خنيش

مسؤول النشر:

أ. زوامبية عبد النور

رئاسة التحرير:

أ. الكر محمد /أ. قيرع سليم

هيئة الاستشارة والتحكيم العلمي:

أ.د عمار بوحوش..... جامعة الجزائر

أ.دعلي خليفة الكواري..... جامعة قطـــر

أ.د مزوي محمد..... جامعة الجزائر

أ.دطواهر محمدالتهامي..... جامعة الجزائر

أ.د حسان هشام..... جامعة الجلفة

د.حاروش نورالدين..... جامعة الجزائر

أ.د.خنيش السنوسي..... جامعة الجلفة

د.طعيبة أحمد..... جامعة الجلفة

د.حميد بن علية..... جامعة الجلفة

د.بن داود ابراهيم..... جامعة الجلفة

د.صالح زياني..... جامعة باتنـة

أ. الكر محمد.....جامعة الجلفة

أ.د. بن الزين محمد الأمين.جامعة الموصل

أ.د. ع المطلب ع المجيد...أكاديمية السادات

أ.د. عيسى قادري..... جامعة باريس

أ.د. غازي خالد ابو عرابي الجامعة الأردنية

أ.د. أحمد حلواني..... جامعة دمشق

أ.د. سليم قلالة..... جامعة الجزائر

أ.د. سرير عبد الله..... جامعة الجزائر

د.بن أحمد عبد المنعم..... جامعة الجلفة

د.بن مرزوق عنتره..... جامعة المسيلة

د.شليحي الطاهر..... جامعة الجلفة

د.عبد القادر كاشر..... جامعة تيزي وزو

أ. قيرع سليم.....جامعة الجلفة

هيئة التحرير:

أ. كاس عبد القادر

أ. خلـــيل بن عـلي

أ. معمري خالد

أ. عزلاوي أمال

أ. نوري نعـــاس

أ. جـداوي خليل

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

تصدر مجلة البحوث السياسية والادارية في شكل دوري تهتم بمجال العلوم الانسانية والسياسية والادارية باللغة العربيـــــة، الفرنسية والانجليزية ويشترط في البحث ألا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مكان أخر وتخضع البحوث كلها للمعايير والشروط التالية:

- أن تعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات العلمية.
- تقدم المقالات مكتوبة في عدد صفحات لا يتجاوز 15 صفحة من حجم صفحات A4بحجم الخط 16 Traditional Arabicاما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 14على أن تكون الهوامش في أخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و12 بالنسبة للغة الأجنبية.
- يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية وأخر بلغة غير التي قدم بها البحث.
- المقالات المرسلة إلى المجلة لا ترسل إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها.
- يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بجوهر الموضوع.

ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالمجلة عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

Profelker @yahoo.fr
profsp17@yahoo.fr

تنبيه: إن الدراسات والبحوث المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها فحسب وليس بالضرورة أن تكون معبرة عن رأي المجلة

الفهرس

افتتاحية العدد: الحفاظ على البيئة والتحول في الاستراتيجيات والسياسات البيئية 1

الأستاذ الدكتور: سنوسي خنيش جامعة الجلفة

الفساد الإداري: دراسة نظرية تحليلية 4

الدكتور: طعيبة أحمد أستاذ محاضر "أ" جامعة الجلفة

المناخ السياسي ودوره في التكامل الاقتصادي المغاربي 39

الدكتور: شليحي الطاهر جامعة الجلفة

الشروط الشكلية لقبول دعوى الإلغاء على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08/09 47

الدكتور: شريط وليد جامعة البليدة – 2 / الطالبة: بوزيفي شريفة تخصص دولة ومؤسسات

تطور النظام الانتخابي في الجزائر وانعكاسه على بناء المؤسسات 72

الأستاذ: قيرع سليم قسم العلوم السياسية جامعة الجلفة

ضرورة تعديل المادة الثامنة من نظام روما الأساسي: دراسة تحليلية نقدية 113

الأستاذ: ونوقي جمال كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي

العولمة وحركة حقوق الإنسان: التجليات والتحديات 130

الدكتور: غربي عزوز قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق جامعة المسيلة

إصلاح السياسة العامة البيئية في الجزائر 144

الأستاذ: زاوش حسين باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة ورقلة

تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية: مقاربة نظرية في الأسباب 162

الأستاذ: عديلة محمد الطاهر أستاذ مساعد أ، جامعة المسيلة باحث في طور الدكتوراه، جامعة باتنة

تسيير المسار المهني في الوظيفة العمومية الجزائرية في ظل أحكام الأمر 06- 03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية 171

الدكتور: حامدي نورالدين أستاذ محاضر، قسم (ب) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

تعبئة الموارد الجباية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية 185

الدكتورة: عولي بسمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة / الأستاذ: شوقي جباري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي- الجزائر

السياسة والرياضة: جدلية الوجود والمطابقة 201

الدكتور: شاربي بلقاسم / الاستاذ: براهيمي طارق، قسم علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية جامعة زيان عاشور الجلفة

الحفاظ على البيئة والتحول في الاستراتيجيات والسياسات البيئية

الأستاذ الدكتور: سنوسي خنيش

منذ الآلاف السنين والإنسان يعمل ويناضل ويكافح من أجل تأمين حياته على كوكب الأرض ضد الطبيعة، وها هو اليوم لكي يتسنى له البقاء على سطح هذا الكوكب، عليه أن يجاهد ويعارك لإصلاح الأضرار التي سببها للطبيعة. يجب أن تبقى بلداننا قادرة على تأمين المنافع الأولية اللازمة للحياة أي الماء الصافي، والهواء النقي، والأمكنة الفسيحة، والسكون والهدوء، وان يتمكن المواطنون من التمتع بمناظر الطبيعة الخلابة، وان نحافظ على غاباتنا وأشجارنا و شواطئنا، وأن نبقى على ريفنا ليتمتع المزارعون بحياة صحية، أي بعبارة مختصرة، أن تتغلغل المدينة الصناعية الحديثة في الطبيعة دون أن تشوهها، أو أن تقوضها. حيث يضعنا هذا التعريف الواضح لأكثر مشكلات البيئة أمام مصادر الإيذاء عن تلوث الهواء، وتلوث المياه، والتخلص من البقايا الصلبة، والفضلات وإعادة تدويرها، والضجيج وأثاره، والازدحام، والتلوث البصري، وإفساد البيئة المعمورة ومناظر المدن، ومناظر الريف...الخ.

وقد ثبت بالدليل الدامغ، من خلال الدراسات البيئية الجادة في الولايات والمتحدة الأمريكية، وألمانيا، والسويد، أن تلوث الغلاف الجوي (أي الهواء) يؤثر على صحة الإنسان والحيوان، وعلى الغلاف النباتي ومواد مختلفة أخرى. حيث دلت البحوث على علاقة قوية جدا بين زيادة تلوث الهواء ونسبة الإصابات المرضية والوفاة بين المسنين والأطفال والمصابين بأمراض الجهاز التنفسي والقلب، والتي هي في تزايد مستمر في الجزائر؟؟ كما أن تقارب البيوت القديمة والأحياء المتهاوية تعتبر سببا رئيسيا في الكثير من حالات التغيب عن العمل والمدارس وما أكثرها في الجزائر!!

والغريب في الأمر، أن التلوث لم يعترف بوجوده في البيئة، كمشكلة وطنية وعالمية حتى الستينات، تستدعي ضرورة إيجاد إستراتيجية إدارية بهدف التحكم فيه. واليوم، يتزايد الإدراك حول ما تؤدي التأثيرات العامة للتلوث من تدهور نوعية البيئة.

فالحفاظ على البيئة يرتبط بأهداف التنمية الوطنية التي يسعى إليها كل مجتمع، وتستهدف قدراته الإبداعية من أجل تطويره مما يجعل الحاجة لتخطيط سياسة وإستراتيجية للحفاظ على البيئة تزداد بإطراد في إطار تكاملها مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي مع التنمية الوطنية، في إطار سيادة كل دولة.

والمشكلة الأساسية التي تواجه واضعي السياسة في مجال البيئة هي إعادة التقويم الشامل للأساس الفكري لمفهوم الحفاظ على البيئة ولأهدافه وبنياته وأولوياته. ومن الواضح أن رسم السياسات البيئية حق مطلق لكل دولة، وهناك اتجاه متزايد نحو اعتبار السياسة البيئية عاملا رئيسيا في التوليف بين مختلف

العناصر المفهوم بيئيا والاكتشافات العلمية الحديثة. ولذا فانه لكي تتسم السياسة والإستراتيجيات البيئية بالفعالية، لابد من أن تكفل تفاعلا مستمرا بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والسياسة البيئية تعني إجراء اختيارات أساسية، بيد أنه لا يسعنا أن نقتصر على إعلان عدد قليل من الأفكار الرائدة ذات المرمى العام، بل عليها أن تحدد غايات اجتماعية واقتصادية وطبيعية وثقافية معينة. وبهذا تكون السياسة البيئية بمثابة إطار للعمل في جميع ميادين البيئة، في البنى والمفاهيم، والأساليب، وحملات التحسيس والتوعية، والتربية البيئية. وتخطيط البيئة – مثلما هو متعارف عليه– هو العملية التي بموجبها تتحول أهداف السياسة البيئية إلى إستراتيجيات، وأهداف علمية على أساس تشخيص دقيق للنظام البيئي القائم وهو إلى جانب عمليات إدارة البيئة، وتدبير شؤونها التي تضطلع بها الأجهزة المكلفة بتنفيذ تلك الأهداف، يعد أداة لتطبيق السياسة التربوية.

ومع تطور السياسات البيئية، لابد لمفهوم تخطيط التربية البيئية من أن يتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. وقد أصبح تشخيص أوجه القصور الحالية في مجال الحفاظ على البيئة والاهتمام بالجوانب النوعية لتنمية مفهومها عنصرين تتزايد أهميتهما في عملية التخطيط، بحيث يكون على المخططين أن يعملوا بمزيد من الاهتمام، لا لرسم الخطط البيئية فحسب، بل لتنفيذها وتقييمها كذلك، مع التأكيد على الصلات بين السياسة والتخطيط والتمويل والإدارة والتنظيم الإداري.

وفي الآونة الأخيرة بدأت أغلب الدول، تقريبا، تمارس نوعا من رسم السياسات والتخطيط في مجال البيئة، غير أن مضمونه ومنهجيته وفعاليته تختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر، تبعا للأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمختلف البلدان، بيد أنه توجد اتجاهات عامة في تطور وممارسة السياسات والتخطيط في مجال البيئة، فبينما كانت السياسات البيئية تقتصر في الأصل على عدد قليل من المبادئ العامة الرائدة. إذا بها تتمثل على نحو متزايد في كيان شامل من الأهداف المرتبطة بالتنمية الوطنية(أي الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية).

وجدير بالذكر أن التحول في الاستراتيجيات والسياسات البيئية لا يمكن أن يبدأ أو يتحقق بغير إرادة سياسية صادقة، تصحبها تعبئة شاملة للرأي العام وتوعيته بالأهداف الجديدة للتنمية. وفضلا عن ذلك، فإن التجديد في العمل البيئي لأية دولة يقتضي اتخاذ عدد من التدابير، والوفاء بعدد من الشروط داخل كل دولة نخص منها بالذكر: ضرورة تحديث الإدارة البيئية، وتطوير مفاهيم التخطيط الاقتصادي والبيئي، وطرائقه وتقنياته، ودعم البنى القاعدية للبحوث والتجديد في إطار البيئة، كما يستلزم الأمر أيضا، ضرورة النهوض بمستوى العاملين في إطار البيئة، وتوفير الموارد المالية. فالمراد إذا على المدى المتوسط هو أن يتم الانتقال بطريقة منظمة ومقبولة من الناحية البيئية، وأن تحل لهذا الغرض المشكلات المرتبطة بالتغيرات التقانية، وكذلك – وبصفة خاصة– بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت غاية في الضرورة.

بحوث محكّمة